

وزارة العدل في روسيا الاتحادية

النيابة العامة في روسيا الاتحادية

إرجاع الأصول:

دليل عملي متدرج

حول التعاون الدولي

المقدمة

إن التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد بالنسبة لروسيا الاتحادية هو أحد من أولويات عمل سياسة الدولة في مجال مكافحة الفساد ويتم تطبيقها بموجب تنفيذ روسيا لالتزاماتها وفقاً للمعاهدات الدولية.

تعتبر روسيا الاتحادية عضواً في مثل هذه المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف الهادفة لمكافحة الفساد، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 31 أكتوبر/ تشرين الأول عام 2003 ، اتفاقية مجلس أوروبا فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية عن الفساد بتاريخ 27 يناير/ كانون الثاني لعام 1999، اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول مكافحة رشوة المسؤولين الأجانب عند إجراء المعاملات التجارية الدولية بتاريخ 21 نوفمبر/ تشرين الثاني لعام 1997.

قدمت روسيا التزاماً بإجراء شاملة ضد الفساد والعمل على ضمان أن المسؤولين الفاسدين لا يمكنهم إخفاء أو الحفاظ على الأموال التي تم الحصول عليها بصورة غير قانونية، ومثل هذه الأصول تم البحث عنها وإعادتها إلى ضحايا الفساد.

تعمل روسيا الاتحادية بنشاط وتتعاون بنجاح مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة الدول المناهضة للفساد في مجلس أوروبا، و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ومجموعة تطوير الإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال (مجموعة تطوير الإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال)، المجموعة الأوراسية لمكافحة تشريع غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المجموعة الأوراسية). تخصص روسيا احد أهم برامجها لمكافحة الفساد، والتي تتم من خلال العمل المشترك مع البلدان الشريكة في إطار " مجموعة الثماني " و " مجموعة العشرين " .

تم إعداد هذا الدليل في إطار تنفيذ القرارات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في قمم "مجموعة الثماني" في كامب ديفيد بتاريخ (18-19 مايو/ أيار 2012) و لوخ – إرني بتاريخ (17-18 يونيو/ حزيران 2013).

يحتوي الدليل على معلومات عملية بشأن الكيفية التي يمكن لروسيا أن تساهم فيها مع الدول الأجنبية في استرداد الأصول، فضلاً عن الخطوات المحددة التي يجب اتباعها من قبل الدول الأجنبية وسلطاتها المختصة لإقامة روابط تعاون مع الهيئات الحكومية ذات الصلة في روسيا الاتحادية من أجل تسهيل الحصول على مساعدتهم.

تقديم المساعدة القانونية الدولية لاستعادة الأصول

العمل مع سلطات الدول الأجنبية المختصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة القانونية في القضايا الجنائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإستعادة الأصول المسروقة، والتي تنفذ على أساس المعاهدات الدولية متعددة الأطراف والثنائية مع روسيا الاتحادية أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

طلب المساعدة القانونية – هو عبارة عن وثيقة إجرائية، موضحة في الفصل 53 من قانون الإجراءات الجنائية في روسيا الاتحادية، والمعاهدات الدولية التي تحدد نطاق وأحكام وشروط المساعدة القانونية المتبادلة بين روسيا الاتحادية والدول الأجنبية.

الطلبات المقدمة على أساس معاهدة دولية

وقعت روسيا الاتحادية معاهدات دولية خاصة ثنائية ومتعددة الأطراف مع أكثر من 70 بلداً تنظم مسائل تقديم المساعدة القانونية.

يمكن أيضاً تقديم المساعدة القانونية فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم التي تشملها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 31 أكتوبر/ تشرين الأول لعام 2003، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بتاريخ 15 نوفمبر/ تشرين الثاني لعام 2000، الإتفاقية المتعلقة بغسيل الاموال تحديد وضبط ومصادرة العائدات الناتجة عن النشاط الإجرامي لتاريخ 8 نوفمبر/ تشرين الثاني لعام 1990، وكذلك المعاهدات الأخرى متعددة الأطراف التي تتضمن أحكاماً حول تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بخصوص القضايا الجنائية.

الطلبات التي لا تستند إلى معاهدة دولية

في حالة عدم وجود إتفاقية حول تقديم المساعدة القانونية في القضايا الجنائية، فإن المساعدة القانونية تقدم على مبدأ المعاملة بالمثل.

مبدأ المعاملة بالمثل يقوم على أساس التزام مكتوب من السلطات المختصة في الدولة التي تطلب المساعدة القانونية من روسيا الاتحادية على أساس المعاملة بالمثل.

عند التصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود قدمت روسيا الاتحادية بياناً جاء فيه أنه سيتم على أساس مبدأ المعاملة بالمثل

استخدام هذه الإتفاقيات بمثابة الأساس القانوني المتفق عليه اللازم والكافي للتعاون الدولي في مجال المصادرة.

شرط التجريم المزدوج

إذا لم يشكل الفعل جريمة بموجب قوانين روسيا الإتحادية، يمكن تقديم المساعدة القانونية في حالة إذا تم الإشارة إلى ذلك في المعاهدة الدولية بشأن المساعدة القانونية مع الدولة الطالبة (على سبيل المثال، في الفقرة 3 من المادة الأولى من الاتفاق المبرم بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجنائية لعام 1999).

لكن تنفيذ طلبات البحث والحجز على الممتلكات، ومصادرة العائدات التي تم الحصول عليها عن طريق الجريمة، يمكن تحقيقه في حال إذا كانت الجريمة المذكورة في الطلبات يعاقب عليها في كل من قانون الدولة الطالبة، وكذلك وفقاً للتشريعات في روسيا الإتحادية.

الهيئات المركزية

طلب المساعدة القانونية، بما في ذلك تنفيذ العمليات الإجرائية، موجهة إلى الهيئة المركزية في روسيا الاتحادية.

إذا كان يوجد إتفاق حول تقديم المساعدة القانونية في القضايا الجنائية مع الدولة الطالبة، فإن طلبات تقديم المساعدة القانونية يتم إرسالها إلى سلطات روسيا الاتحادية، والتي يتم تحدها في هذه المعاهدة الدولية كهيئات مركزية.

وفقاً لمعظم المعاهدات الثنائية فقد حددت الهيئات المركزية في روسيا الاتحادية بما يخص العلاقات بشأن المساعدة القانونية في القضايا الجنائية بكل من النيابة العامة في روسيا الاتحادية ووزارة العدل في روسيا الاتحادية.

إن الهيئات المركزية في روسيا الاتحادية المسؤولة عن تنفيذ أحكام وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، هي وزارة العدل في روسيا الاتحادية – فيما يتعلق بالقضايا المدنية القانونية بما في ذلك الجوانب المدنية القانونية للقضايا الجنائية، والنيابة العامة في روسيا الاتحادية – في القضايا الجنائية- القانونية.

عند عدم وجود إتفاق حول تقديم المساعدة القانونية بخصوص القضايا الجنائية فإن طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتعلقة بإجراء البحث والحجز على الممتلكات، يتم توجيهها بشكل عام إلى النيابة العامة في روسيا الاتحادية، أما طلبات مصادرة الممتلكات – فيتم توجيهها إلى وزارة العدل في روسيا الاتحادية.

معلومات الاتصال بالهيئات المركزية في روسيا الاتحادية موجودة في نهاية هذا الدليل.

القواعد التي يجب اتباعها عند إرسال الطلب إلى روسيا الاتحادية

من أجل الحصول على المساعدة القانونية من روسيا الاتحادية، من المستحسن إتباع الخطوات التالية:

الخطوة 1: التشاور مع الهيئة المركزية قبل إرسال الطلب

إذا كان بين روسيا الاتحادية والدولة التي أرسلت طلب المساعدة القانونية في القضايا الجنائية معاهدة دولية، فعند إرسال الطلبات بما في ذلك تلك المتعلقة بإسترداد الأصول المسروقة، فإن التشاور المسبق مع الهيئة المركزية المختصة، الموجود كقاعدة عامة، غير مطلوب وذلك لأن المتطلبات الأساسية في شكل ومضمون طلب المساعدة القانونية مبينة في أحكام المعاهدات الدولية.

ولكن، في حالة وجود أسئلة من قبل الدولة المرسله للطلب تتعلق بمضمون الطلب، فإن الهيئات المركزية في روسيا الاتحادية سوف تقدم المشورة اللازمة.

الخطوة 2: يجب الإشارة، على أي أساس تطلب المساعدة القانونية.

في الطلب من الضروري الإشارة إلى إسم المعاهدة الدولية بين روسيا الاتحادية والدولة المرسله لطلب الحصول على المساعدة القانونية في القضايا الجنائية، والذي هو أساس الطلب.

في حال عدم وجود إتفاق حول المساعدة القانونية في القضايا الجنائية فإن تقديم المساعدة القانونية يمكن توفيرها على أساس المعاملة بالمثل. وعلى هذا الأساس فإن الدولة المرسله للطلب تقدم التزاما خطيا تضمن فيه الامتثال لمبدأ المعاملة بالمثل بتقديم مساعدة قانونية مماثلة لروسيا الاتحادية على أساس هذا المبدأ.

الخطوة 3: يجب الإشارة للهيئة التي تتولى الملاحقة الجنائية أو تنفيذ الإجراءات القضائية

من الضروري الإشارة في الطلب إلى الاسم الكامل والدقيق ومرسل الطلب، أي الهيئة التي تتولى التحقيق والملاحقة الجنائية أو تنفيذ الإجراءات القضائية، وكذلك رقم القضية الجنائية التي بموجبها تطلب المساعدة القانونية.

الخطوة 4: يجب وصف ملبسات القضية

في محتويات الطلب يجب أن يحدد ما يلي:

- (1) مقومات الجريمة المرتكبة مع الإشارة إلى القانون ذي الصلة في الدولة الطالبة؛
- (2) وصف للظروف الحقيقية للجريمة المرتكبة؛
- (3) معلومات عن مقدار الضرر الناجم عن الجريمة؛
- (4) البيانات المثبتة كاملة للأشخاص الذين يتم بحكم إرسال العريضة (بما في ذلك تاريخ ومكان الولادة، الجنسية، طبيعة العمل، مكان السكن أو مكان الإقامة، والحالة الإجرائية الخاصة بهم في القضية الجنائية)، إذا كانت البيانات الكاملة غير متوفرة، تجدر الإشارة إلى أن البيانات الأخرى لم ينطرق إليها مرسل الطلب، فيما يخص الشركات يجب الإشارة إلى اسمها والعناوين الفعلية والقانونية. إذا كان مكان وجود الأشخاص الذين يتم بحكم إرسال العريضة غير معروف، فمن الأولى والمستحسن أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتأكد من البيانات الخاصة بهم وعناوينهم، على سبيل المثال، عن طريق الإنترنت، حيث أن الكم الأكبر من الإتفاقيات الدولية حول تقديم المساعدة القانونية في القضايا لا تنص على القيام بأنشطة تحقيقية؛
- (5) عند الضرورة يتم تنفيذ إجراءات التفتيش / مصادرة الوثائق (بما في ذلك الخدمات المصرفية / المالية)، أو تحديد مكان الشركة أو البنك، و التي فيها من المفترض ان تكون الوثائق موجودة فيها وأيضاً رقم الحساب والوثائق التي تعود إليه ، قائمة الوثائق التي تخضع للتفتيش وما هي الفترة الضرورية لإجراء التفتيش في هذه الوثائق؛
- (6) إذا كان الطلب يتضمن طلب التفتيش، يجب تحديد عنوان الشخص أو الشركة الذي لا بد من إجراء التفتيش فيه، قائمة الأدوات، والمستندات التي من المفترض مصادرتها أثناء التفتيش،
- (7) عند ضرورة الحجز على العائدات التي تم الحصول عليها بطريقة جرمية، تجب الإشارة الى مكان وجود الممتلكات و تبرير هذا الطلب، والذي يوضح العلاقة بين الجريمة المرتكبة و العائدات المزعومة؛
- (8) لكل إجراء مطلوب ينبغي الإشارة إلى أساس تنفيذه والأهداف المتبعة.

الخطوة 5: يرجى إرفاق مقتطف من التشريعات السارية

يرفق مقتطف لجميع التشريعات الضرورية السارية على التحقيق/ المفاضاة الجنائية، بما في ذلك قائمة العقوبات الجنائية.

الخطوة 6: وصف المساعدة القانونية المطلوبة.

يجب ربط طلب المساعدة القانونية المطلوبة مع شرح الطلب، و خلافاً لذلك، يطلب من الدولة الطالبة تقديم معلومات إضافية قد تؤخر كثيراً تنفيذ الطلب.

طلب المساعدة القانونية من المستحسن وضعه كبنود منفصلة.

يجب أن يحتوي على نص الطلب على ضمانات بشأن استخدام المعلومات والوثائق التي يتم الحصول عليها سيكون فقط للأغراض المحددة في الطلب، وكذلك التزام بإعادة الوثائق الأصلية والأدلة المادية التي ضبطت أثناء تنفيذ الطلب.

عند ضرورة حضور ممثلين عن الدولة الطالبة خلال تنفيذ العريضة، فإنه يتم تضمين العريضة بطلب موافق مع الإشارة إلى هدف الحضور ومعلومات حول الموظفين الذين يطلب حضورهم (الاسم الكامل والعنوان ومعلومات للوصول إليهم)، الفترة المتوقعة لوصولهم.

يتم تنفيذ الطلب وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في تشريعات روسيا الاتحادية، إذا كانت الإتفاقات الدولية تنص على قواعد أخرى غير تلك المنصوص عليها في التشريع الروسي، فإنه سيتم تطبيق قواعد المعاهدة الدولية.

عند تنفيذ الطلب يمكن تطبيق القواعد الإجرائية للدولة الطالبة وفقاً للاتفاق الدولي أو على أساس المعاملة بالمثل، إذا كانت الدولة الطالبة تطلب ذلك، وإذا كان لا يتعارض مع القانون والالتزامات الدولية لروسيا الاتحادية. في مثل هذه الحالة تجب الإشارة إلى القواعد الإجرائية الوطنية التي ينبغي اتباعها عند تنفيذ الطلب وتبرير ضرورة تطبيقها.

يجب تضمين طلب المساعدة القانونية بما يلي:

- (a) القرارات الصادرة بموجب قانون الدولة الموجه للطلب حول تنفيذ الأعمال الإجرائية (القرارات حول القيام بالتفتيش، والبحث و الحجز وغيرها)؛
- (b) في حالة وجود طلب لتنفيذ الأعمال الإجرائية التي تتطلب وفقاً لتشريعات روسيا الاتحادية قراراً قضائياً، يتم إرفاق قرار المحكمة المختصة؛

(c) مقتطفات من القوانين التشريعية والتي تعرف مستوى الجريمة وفقاً لقانون الدولة الطالبة.

صحة الطلب والوثائق المرفقة يؤكدتها الختم الرسمي للجهة المسؤولة في الدولة الطالبة والموقعة من قبل الشخص المسؤول.

متطلبات إضافية حول طلبات إستلام شهادة الشهود

يجب أن يحدد في الطلب:

- (a) المعلومات الكاملة للأشخاص المطلوب التحقيق معهم (بما في ذلك تاريخ ومكان الولادة، الجنسية، طبيعة العمل، مكان السكن أو مكان الإقامة، و وضعهم الإجرائي في القضية الجنائية). إذا كانت المعلومات الكاملة غير متوفرة، يجب إبداء تحفظ، بأن الدولة الطالبة لا تقدم بيانات أخرى،
- (b) الأسئلة التي ينبغي طرحها على الشخص الوجب الحصول منه على الشهادة،

متطلبات إضافية لطلبات تسليم الوثائق.

يجب أن يتضمن الطلب اسم الوثائق المطلوبة والعلاقة بينها والجريمة المرتكبة وما هي أهميتها للتحقيق في القضية الجنائية. تقوم روسيا الاتحادية بتسليم نسخ مصدقة أو صور مصدقة من السجلات أو الوثائق المطلوبة، ما لم تطلب الدولة الطالبة صراحة إرسال النسخ الأصلية. قد تعمل روسيا الاتحادية على تأخير نقل العناصر المطلوبة أو المواد أو الوثائق، إذا كانت بحاجة لهذه العناصر أو المواد أو الوثائق المطلوبة للقيام بتحقيقات جنائية.

يجب على الدولة الطالبة عند طلب نقل الوثائق الأصلية الإشارة إلى التزامها بضمان إعادتها الى روسيا الاتحادية في أقرب وقت ممكن.

يجب أن تعاد الوثائق الأصلية المنقولة بناءً على طلب الدولة الطالبة في أقرب وقت ممكن، إلا في حالة تخلي روسيا الاتحادية عنها.

متطلبات إضافية لطلبات حول إجراء التفتيش و المصادرة .

يجب أن يوضح في الطلب الوصف الدقيق للمكان أو الشخص المراد التحقق منه، و المواد التي يجب ضبطها، توضيح أهمية هذه العناصر أو المستندات للتحقيق في القضية الجنائية، وتبرير هذه الأعمال (البحث و الضبط) بما يتوافق مع تشريعات روسيا الاتحادية.

وفقاً لأحكام المادة 183 من قانون الإجراءات الجنائية في روسيا الاتحادية فإنه عند الحاجة لمصادرة المواد المحددة و الوثائق ذات الأهمية بالنسبة للقضية الجنائية، و كان معروفاً بدقة مكانها و بحوزة من، تتم عملية ضبطها، الضبط يتم بناءً على قرار من قبل المحقق، ضبط الأشياء و المستندات التي تحتوي أسرار دولة أو أسرار أخرى تحميها القانونين الاتحادية، الأشياء و الوثائق التي تتضمن معلومات عن الودائع و حسابات المواطنين في البنوك و غيرها من مؤسسات الائتمان الأخرى، وكذلك الأشياء المأخوذة كرهون أو تلك المودعة في مكتب الرهنيات ، كل ذلك يتم ضبطها على أساس حكم من المحكمة .

وفي هذا الصدد فإنه عند الحاجة إلى إجراء لضبط الوثائق المذكورة فمن الضروري أن يرفق الطلب بحكم المحكمة إذا كانت التشريعات في الدولة الطالبة تنص صدور حكم من المحكمة، أما إذا كان إجراء ضبط الوثائق المدرجة في الدولة الطالبة لا ينص على قرار أو حكم من المحكمة، من الضروري أن يتم ذكر ذلك في الطلب وإرفاق الطلب بمقتطف من قانون الإجراءات الجنائية حول إجراءات التحقيق المماثلة على أراضي الدولة الطالبة.

عند ضرورة إجراء ضبط الوثائق بما في ذلك المصرفية والمالية، يجب تحديد موقع الشركة أو المصرف، والذي يفترض وجود الوثائق فيه، رقم الحساب المصرفي ذو الصلة بالوثائق، قائمة الوثائق اللازم ضبطها وما هي الفترة المحددة التي يجب فيها ضبط هذه الوثائق.

إذا كان الطلب يتضمن طلب إجراء البحث، يجب الإشارة إلى عنوان الشخص أو الهيئة القانونية التي من الضروري إجراء البحث عندهم و تقديم قائمة من المواد، و الوثائق، والتي من المفترض أن تضبط خلال عملية البحث، وكذلك إرفاق

قرار المحقق المقابل أو حكم المحكمة (في حالة القيام بالبحث في السكن).

روسيا الاتحادية تقوم بتنفيذ طلبات البحث أو حجز على الممتلكات، شريطة أن:

- (a) أن يكون الجرم المتعلق بالطلب معاقباً عليه في قانون الدولة الطالبة، وكذلك في تشريعات روسيا الاتحادية،
- (b) أن يكون الجرم المتعلق بالطلب يشكل في روسيا الاتحادية جريمة تكون عقوبة ارتكابها السجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة أو بعقوبة أشد؛
- (c) الامتثال للطلب لا يتعارض مع تشريعات روسيا الاتحادية،

متطلبات إضافية لطلبات الحجز على الممتلكات التي تم الحصول عليها بوسائل إجرامية، بغرض مصادرتها في وقت لاحق،

في الطلب يتم تحديد مكان الممتلكات التي لا بد من الحجز عليها، حتى يمكن تنفيذ طلب الحجز على الممتلكات وتجميد الحسابات، يتعين على الدولة الطالبة إثبات العلاقة بين الممتلكات المطلوب الحجز عليها و العمليات الغير المشروعة المعينة أو النشاط الإجرامي

ترفق بالطلب الاحكام القضائية ذات الصلة و الصادرة في الدولة الطالبة، أو تعطى مذكرة شارحة حول إجراءات الحجز على الممتلكات وفقاً لتشريعات روسيا الاتحادية،

متطلبات إضافية لطلبات مصادرة العائدات التي تم الحصول عليها عن طريق الجريمة.

مصادرة الممتلكات في التشريع الروسي لا يمكن تنفيذه إلا من خلال حكم قضائي أو على أساس حكم قضائي آخر تم إتخاذه بنتيجة النظر في القضية الجنائية.

وفقاً لأحكام المادة 104¹ من القانون الجنائي في روسيا الاتحادية فإن مصادرة الممتلكات - هو الاستيلاء الإجباري عليها بدون تعويض وتحويلها إلى ممتلكات دولة وفقاً لحكم الإدانة بالنسبة لفئات معينة من الجرائم.

وفقاً للمادة 243 من القانون المدني في روسيا الاتحادية و في الحالات التي ينص عليها القانون فإنه يمكن أخذ الملكية من المالك بدون تعويض وفقاً لحكم المحكمة كعقوبة لإرتكابه جريمة أو شكل آخر من مخالفة القانون (المصادرة).

لضمان تنفيذ هذه الفئة الطلبات، تتخذ جميع التدابير الممكنة في إطار النظام القانوني الروسي بهدف تنفيذه، وفق الحد المعرف في الطلب وبالقدر نفسه الذي له علاقة بعائدات الجريمة الموجودة على أراضي روسيا الاتحادية.

الخطوة 7: يجب الاشارة لضرورة الحفاظ على السرية

في حالة الضرورة تجدر الاشارة في الطلب للحفاظ على سرية المعلومات المقدمة، مع الاشارة إلى الأسباب التي تعتبر ذلك ضرورة.

الخطوة 8: تحديد فترة تنفيذ الطلب

من المحبذ الإشارة في الطلب إلى التاريخ المتوقع لتنفيذه، وإعطاء المبررات التي تؤكد التاريخ المشار إليه.

الخطوة 9: تقديم قائمة الاتصالات في الدولة الطالبة،

يحدد في الطلب العنوان الكامل وغيرها من بيانات مرسل الطلب (أرقام الهواتف، الفاكس، البريد الإلكتروني) لحل القضايا العالقة بسرعة والناشئة أثناء تنفيذ الطلب.

الخطوة 10: ترجمة الطلب

يجب أن يرفق الطلب والوثائق المرفقة به بترجمتها إلى اللغة الروسية أو أي لغة أخرى، منصوص عليها في المعاهدة الدولية و التي على أساسها يتم إرسال الطلب.

في حالة عدم وجود معاهدة دولية ، فإن ترجمة الطلب والوثائق المرفقة به تكون حصراً باللغة الروسية.

الخطوة 11: فرض قيود على استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها.

المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء تنفيذ الطلب يمكن استخدامها فقط للأغراض المحددة في الطلب. إمكانية استخدام المواد التي تم الحصول عليها لأغراض أخرى يجب أن تتم بالتوافق مع الهيئة المركزية ذات الصلة في روسيا الاتحادية.

الخطوة 12: الإبلاغ حول سير تنفيذ الطلب

على أساس الطلب الذي تم إستلامه تقوم السلطات المختصة في روسيا الإتحادية بإتخاذ التدابير لتحديد ما إذا كانت هنالك أصول خاضعة لولايتها القضائية. وبدورها تقوم الهيئة المركزية المقابلة في روسيا الإتحادية بإبلاغ مرسل الطلب بنتائج مثل هذا التفتيش.

في حالة العثور على الأصول تعمل السلطات المختصة في روسيا الإتحادية بناءً على الطلب الذي تم إستلامه بتنفيذ الحجز وفقاً لقوانينها من أجل منع أي تصرف بهذه الأصول أو نقلها أو التخلص منها قبل اتخاذ قرار نهائي بخصوصها من قبل السلطة المختصة في روسيا الإتحادية. وأيضاً يتم إبلاغ مرسل الطلب حول ذلك.

الخطوة 13: تلبية الطلب أو رفض تلبية الطلب

وفقاً لنتائج المراجعة الشاملة للطلب وغيرها من مواد القضية فإن الهيئة المركزية في روسيا الاتحادية تقوم بإبلاغ مرسل الطلب حول إتخاذ القرار.

في حالة رفض تلبية الطلب، يجب التشاور مع الهيئة المركزية في روسيا الاتحادية من أجل معالجة أوجه القصور في الطلب المرسل، إذا كان ذلك ممكناً، قم بإرسال الطلب مرة أخرى، متبعاً الخطوات 2-12.

في حالة الاستجابة للطلب تقوم الهيئة المركزية في روسيا الاتحادية بإبلاغ مرسل الطلب بذلك.

الخطوة 14: تنفيذ إرجاع الأصول

عند استلام المعلومات حول الاستجابة للطلب يجب التشاور مع الهيئة المركزية في روسيا الاتحادية حول مقدار و شروط و إجراءات إسترجاع الأصول.

يتم نقل الأصول إلى مرسل الطلب بما يتوافق مع التشريعات في روسيا الاتحادية.

يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه عند إسترجاع الأصول يجب أن تحترم حقوق المشتريين عن حسن نية - أطراف ثالثة وفقاً للتشريعات في روسيا الاتحادية.

يمكن أن تعاد الأصول بشكل كامل، أو جزئياً، مع الأخذ بعين الاعتبار، بما في ذلك الحاجة المحتملة للتعويض عن نفقات السلطات المختصة في روسيا الاتحادية.

معلومات الاتصال

النيابة العامة في روسيا الاتحادية
 المديرية العامة للتعاون القانوني - الدولي
 125993 خدمة البريد المدنية - 3، روسيا، مدينة موسكو، شارع بولشايا دميتروفكا، 15 أ
 هاتف : 007 495 692 3206
 فاكس : 007 495 692 2979, 007 495 692 1660
 البريد الإلكتروني : transgprf@mail.ru international@genproc.gov.ru

في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 أنشأ في النيابة العامة في روسيا الاتحادية نقطة اتصال وطنية لتفعيل التعاون الدولي العملي في تعقب واعتقال ومصادرة وإسترداد الأصول التي تم الحصول عليها بنتيجة الفساد. ولضمان عملها تم تحديد الأشخاص المسؤولين عن الاتصال وهم:

نائب رئيس المديرية العامة للتعاون الدولي القانوني — رئيس مديرية تسليم المجرمين أليكساندر سيرغييفتش
 كوبريانوف هاتف: 007 495 692 2904، فاكس: 007 495 692 8475.

كبير المدَّعين العامين في مديرية المساعدة القانونية في المديرية العامة للتعاون - الدولي القانوني نيجات رفايليفتش
 يوسفوف (اللغة الإنجليزية) هاتف : 007 495 982 7564، فاكس : 007 495 692 8380، 007 495 692 1660،

نائب رئيس قسم الإشراف على تنفيذ التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد أصلان شخيزدايفتش يوسفوف (اللغة الإنجليزية)، هاتف / فاكس : 007 495 692 1666 : e-mail a.yusufov@genproc.gov.ru

وزارة العدل في روسيا الاتحادية
 مديرية القانون الدولي والتعاون
 قسم التعاون القانوني الدولي
 119991، خدمة البريد المدنية - 1، مدينة موسكو، شارع جيتنايا، 14
 هاتف: 007 495 980 1829
 فاكس: 007 495 677 0687
 البريد الإلكتروني: dms-minjust@yandex.ru